كلمة مندوب فلسطين في الأمم المتحدة، ناصر القدوة، أمام مجلس الأمن ينتقد فيها قرار إسرائيل مصادرة أراض فلسطينية في القدس[1]

نيويورك، 1995/5/12

وعرض مندوب فلسطين الدكتور ناصر القدوة الشكوى، وتحدث عن التزامات إسرائيل ومنظمة التحرير الذي وقعه الطرفان. وقال ان "الحد الأدنى للتقيد بالالتزامات التعاقدية للأطراف والتفاوض بنيات حسنة يقتضي ألا تحدث الأطراف تغييرات على الأرض تستبق نتائج المفاوضات وتستهدف التأثير فيها، ناهيك عن قيام أحد الأطراف بتصرفات عدائية تلحق ضرراً فظيعاً بالجانب الآخر وتعتبر من سمات الاحتلال الأساسية، وهي تصرفات تنتهك اتفاقيات لاهاي لعام 1907 والأنظمة الملحقة بها ومعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949.

هذا بالضبط ما فعلته السلطات الاسرائيلية أخيراً عندما أعلنت أوامر مصادرة 53 هكتاراً من أراضي القدس الشرقية، وأعلنت انشاء مبان سكنية للمستعمرين ومبنى للشرطة على هذه الأراضي. وفوق ذلك أكد عدد من المسؤولين الاسرائيليين نيات الحكومة لمصادرة مزيد من الأراضي هناك لإنشاء مزيد من المستعمرات".

وتابع: لا يمكن الحديث عن سياسات إسرائيل في القدس وممارساتها من دون الحديث عن الممارسات الفظيعة المتعلقة بإغلاق المدينة في وجه الشعب الفلسطيني ومنعه من دخولها على رغم ما تمثله القدس من مركز ديني ثقافي اقتصادي لجميع السكان".

وأشار الى "ما تقوم به إسرائيل من حفريات غير مشروعة في منطقة الحرم الشريف، وهي حفريات وصلت أخيراً الى أماكن ملاصقة للمسجد الاقصى المبارك ما يهدد سلامة المسجد وأساساته مع ما يهدد سلامة المسجد وأساساته مع ما يمكن ان يسببه ذلك من ثورة حقيقية في العالمين العربي والاسلامي. هذا الى جانب الكثير من الممارسات الاخرى، منها ما هو متعلق بها (إسرائيل) كسلطة قائمة بالاحتلال مثل الاستمرار في حملة الاستيطان الاستعماري في امكان أخرى من الأرض المحتلة، ومنها ما هو متعلق بها كشريك في عملية السلام مثل المماطلة في تنفيذ الشق الثاني من إعلان المبادئ المتضمن إعادة الانتشار في بقية الضفة الغربية واجراء الانتخابات الفلسطينية العامة، ومثل عدم التقيد بالاتفاق الاقتصادي واتخاذ خطوات أدت الى حصار الاقتصاد الفلسطيني وخنقه وزيادة معاناة شعبنا في المناطق المحتلة وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية".

---

[1] **المصدر**: الحياة، لندن، 1995/5/14.

وتحدث المندوب الفلسطيني عن الولايات المتحدة وروسيا راعيتي عملية السلام ودورهما، وقال: "نعتقد ان على راعيي عملية السلام ان يكثفا جهودهما من أجل إنقاذ العملية وضمان تقدمها، وذلك من خلال حمل إسرائيل على عدم القيام بمثل تلك الممارسات والدفع في اتجاه تنفيذ الأطراف إلتزاماتها التعاقدية، ولعل الراعي الأميركي يتحمل مسؤولية أكبر في هذا المجال باعتبار علاقاته الخاصة مع إسرائيل وأيضاً بحكم رسائل التطمينات التي وجهها الى الأطراف المشاركة في العملية، ومنها رسالة التطمينات الى الطرف الفلسطيني التي شكلت جزءاً أساسياً من أساس المشاركة الفلسطينية في العملية برمتها. وتقول رسالة التطمينات الأميركية المؤرخة في 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1991 عن موضوع القدس: تعارض الولايات المتحدة ضم إسرائيل للقدس الشرقية وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها وتوسيع حدود بلدية القدس، ونحن نشجع كل الأطراف على تجنب القيام بأعمال من طرف واحد تؤدي الى زيادة حدة التوتر المحلي أو تزيد صعوبة المفاوضات أو تحول دون الوصول بها الى نتيجتها الختامية".

وختم القدوة قائلاً: "نحن الآن أمام مثل هذا الوضع بالضبط، ونأمل بأن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً واضحاً متقفاً مع تعهداتها".